

مشروع قرار روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة

فريق النصوص التطبيقية
طارق بن الحاج صالح

نزل الماجستيك
21 نوفمبر 2016

الفصل 37

يتولى الوزير المكلف بالمالية تحت إشراف رئيس الحكومة إعداد مشروع قانون المالية للسنة وفق روزنامة تحدد بقرار من الوزير المكلف بالمالية. تعرض الحكومة على مجلس نواب الشعب قبل موفى شهر جويلية من كل سنة الفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة. **تضمن هذا الفصل:**

- تكليف الوزير المكلف بالمالية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وإعطائه الصلاحيات الكاملة في تنظيم عملية الإعداد بمقتضى قرار صادر عنه
- إضافة مرحلة جديدة ضمن مراحل إعداد مشروع قانون المالية للسنة وهي عرض الفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة على مجلس نواب الشعب

التخطيط

1- خلفية تنظيم عملية إعداد مشروع قانون المالية للسنة بقرار من وزير المالية

2- الهدف من قرار الروزنامة

4- منهجية إعداد مشروع القرار

4- المراحل الكبرى لروزنامة إعداد مشروع قانون المالية

5- مشروع قرار تحديد روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة

1- خلفية تنظيم عملية إعداد مشروع قانون المالية للسنة بقرار من وزير المالية

- عدم توفر وثيقة أي كان نوعها تحدد بصفة دقيقة وواضحة
مختلف مراحل الميزانية

- يتم حاليا ضبط مختلف مراحل الإعداد وتحديد التواريخ بنص
(منشور) لا يكتسي الصبغة الإلزامية الكافية وهو ما أدى إلى عدم
إحترامها من طرف مختلف الوزارات وبالتالي التأخير في تقديم
مشاريع الميزانيات، خاصة عند تأخر صدور المنشور، مما يؤدي
إلى تسليط الضغط على مختلف مصالح وزارة المالية وخاصة
الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة من أجل إحترام الآجال
القصوى لإحالة مشروع قانون المالية على المجلس

- إرساء مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد لإطار ومنهجية جديدة لإعداد مشروع الميزانية

- وزارة المالية هي الجهة المكلفة حسب جميع المنظومات المالية الدولية بالسهر على ضمان التوازنات المالية وديمومة الميزانية بصفة خاصة وديمومة المالية العمومية بصفة عامة.

- على خلاف القانون الأساسي للميزانية الحالي الذي حدد بعض التواريخ الخاصة بمراحل إعداد الميزانية (نهاية شهر ماي كآخر أجل لإحالة مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية و25 أكتوبر كآخر أجل لإحالة مشروع قانون المالية إلى مجلس نواب الشعب) فإن مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد لم يتضمن سوى الآجال المنصوص عليها بالدستور كآخر أجل لإحالة المشروع إلى المجلس والمصادقة عليه وهو

2- الهدف من قرار الروزنامة

- إضفاء المزيد من الإلزامية على روزنامة إعداد مشروع قانون المالية وذلك بضبطها بقرار عوضا عن منشور إعداد الميزانية تجنباً للتأخير في عملية الإعداد خاصة عند تأخر صدور منشور إعداد الميزانية

- ضبط مختلف مراحل إعداد الميزانية بكل دقة وتبويبها بمقتضى نص ترتيبي لتصبح منهاجا واضحا وقارا تيسيرا للعمل الحكومي

3- منهجية إعداد مشروع قرار الروزنامة

أ- ما تم أخذه بعين الإعتبار عند إعداد مشروع القرار:

- الإطار الجديد لتقدير نفقات وموارد ميزانية الدولة " إطار الميزانية متوسط المدى" وهي منهجية جديدة لإعداد تقديرات ميزانية الدولة.

- التنسيق بين مختلف الوزارات بإعتبار إضافة عدة تقارير جديدة مرافقة أو ملحقة بقانون المالية للسنة وذلك من أجل ضمان إعداد مشروع قانون المالية في الآجال المحددة.

- تحديد التواريخ بدقة وكذلك مختلف الجهات المتدخلة حسب أهمية تدخلها لضمان إحترام الآجال الدستورية

- المرحلة الجديدة والمتمثلة في عرض الحكومة للفرضيات والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة قبل موفى شهر جويلية على أنظار مجلس نواب الشعب وذلك في إطار:

■ دعم دور مجلس نواب الشعب في المراقبة المسبقة لميزانية الدولة

■ ضمان شفافية عملية إعداد الميزانية

■ تشريك مجلس نواب الشعب في رسم توجهات وأولويات

الميزانية المقبلة

4- المراحل الكبرى لروزنامة إعداد مشروع قانون المالية

أ- من شهر جانفي إلى شهر ماي: إعداد الإطار العام لتقديرات
موارد ونفقات ميزانية الدولة والتوجهات الكبرى للميزانية وتقييم
إنجاز السنة الفارطة :

- إعداد الإطار الاقتصادي العام متوسط المدى
- إعداد مشروع إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وأطر النفقات
متوسطة المدى القطاعية
- تقييم تنفيذ السنة الفارطة وتحيين ميزانية السنة الجارية ومناقشة مشاريع
إطار النفقات متوسط المدى القطاعي مع مختلف الوزارات
- المصادقة على إطار الميزانية متوسط المدى ضمن مجلس وزاري

ب- من شهر ماي إلى شهر أوت: مرحلة الإعداد الفعلي
للميزانية :

• تحديد سقف الإعتمادات لكل وزارة للسنة القادمة (lettres de plafond)

- مناقشة مشاريع الميزانيات بين مصالح وزارة المالية ومختلف المهتمات
- إعداد التقرير العام لمشروع قانون المالية بما في ذلك الأحكام الجبائية وغير الجبائية والوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية وإطار الميزانية متوسط المدى النهائي

ج- شهر سبتمبر 15 أكتوبر: مرحلة ضبط المشروع النهائي لقانون
المالية للسنة والمصادقة عليه من طرف الحكومة :

• المصادقة على مشروع قانون المالية من طرف الحكومة في إطار

مجلس وزراء

• إحالة مشروع قانون المالية إلى مجلس نواب الشعب

د- قبل نهاية شهر جويلية: عرض الفرضيات والتوجهات الكبرى
لميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة على مجلس نواب الشعب

5- مشروع قرار روزنامه إعداد مشروع قانون المالية للسنة

منشور إعداد الميزانية؟

مع الشكر